

مجلس دبي الاقتصادي Dubai Economic Council

تعاون بين مجلس دبي الاقتصادي ومنظمة التحالف العالمي للوجستية الفعّالة

نيسان 21، 2012



معرض الصور



أشار سعادة هاني الهاملي، الأمين العام لمجلس دبي الاقتصادي الى أهمية قطاع الخدمات اللوجستية بوصفه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي لدبي، مؤكداً ضرورة العمل على تطوير القطاع من خلال استيعاب آخر التطورات العالمية في هذا المجال، إضافة الى إنشاء تجمعات قطاعية متخصصة في الخدمات اللوجستية.

جاء ذلك خلال استقباله وفد منظمة التحالف العالمي للوجستية الفعّالة الذي زار مقر المجلس مؤخراً. حيث ترأس وفد المنظمة الدكتور مارك درابستون، الأمين العام، برفقه السيد توماس ودود، عضو تنفيذي، والسيد أنوبي حوريجيان، عضو. هذا وحضر اللقاء الفريق التنفيذي في الأمانة العامة للمجلس.

وفي مستهل اللقاء، سلط الهاملي الضوء على أهمية قطاع الخدمات اللوجستية للاقتصاد، حيث أشار الى أنه بات من بين أهم القطاعات الحيوية في العديد من اقتصاديات دول العالم، حيث يسهم بنسبة تتراوح بين 8-10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما أشار الى أن قطاع الخدمات اللوجستية في المنطقة يشهد نمواً سنوياً يصل الى 20%، ومما ساعد على ذلك هو الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به دول المنطقة فضلاً عن تطور البنية التحتية، وتوافر الموارد المالية والتطور الحاصل في عمليات المناولة وتبسيط الاجراءات الجمركية وغيرها، وبالتالي فقد استطاعت هذه الدول جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات، إضافة الى توسيع تجارتها الخارجية.

الهاملي: قطاع الخدمات اللوجستية محورياً أساسياً في اقتصاد دبي وخصوصاً واقع قطاع الخدمات اللوجستية في دولة الامارات ودبي، أشار الهاملي الى أن الدولة قد أولت اهتماماً بهذا القطاع واتخذت خطوات متقدمة في هذا الاتجاه. وذكر أنه طبقاً لآخر التقارير المحلية، يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي لدبي العام الجاري 4.5%-5% وذلك بفضل النمو الحاصل في قطاع الخدمات اللوجستية الى جانب التجارة والتجزئة والنقل والسياحة حيث تشكل هذه القطاعات مجتمعة حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي للامارة.

وأضاف، أن قطاع الخدمات اللوجستية في الامارات بدأ يأخذ مفاهيم جديدة نواكب أفضل الممارسات العالمية، من قبيل تطبيق المبادرات الخضراء في البنية اللوجستية والتي تهدف الى تنمية الأعمال من جهة وصمان استدامتها من جهة أخرى وذلك بتوظيف الموارد البنية المختلفة وتخصيصها بصورة رشيدة وغير ضارة للبيئة وللإنسان.

وأشار الأمين العام للمجلس الى أن حكومة دبي قد أهتمت كثيراً بقطاع الخدمات اللوجستية، وسرعت بتعزيز البنية التحتية اللوجستية بوصفها العمود الفقري لتوفير قطاع لوجستي فاعل يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي قدماً. كما ذكر أن دبي استطاعت أن تبنى اسمها كمركز للخدمات اللوجستية والتجارة في المنطقة طوال السنوات الماضية وذلك من خلال توفير كافة المقومات الأساسية للنهوض بهذا القطاع سواء أكانت بنية تحتية، أو تشريعات تيسر عمل الشركات العاملة في القطاع، إضافة الى تعزيز الشراكات مع مؤسسات الأعمال والمنظمات العالمية المعنية بهذا القطاع.

وساق الهاملي بعض الأمثلة عن التطور الملحوظ في قطاع الخدمات اللوجستية في إمارة دبي، مثل مشروع مدينة دبي وورلد سنترال الذي يحتوي على مطار المكونم الدولي الذي يعد أكبر مطار من نوعه في العالم، حيث يتوقع أن يستوعب أكثر من 12 مليون طن من النسخات الجوية سنوياً من خلال 16 محطة للشحن الجوي. كذلك أنشأت دبي مدينة لوجستية في عام 2005 والتي تقام وفق أفضل المواصفات العالمية وتعمل فيها العديد من الشركات اللوجستية العالمية في مختلف الأنشطة، مثل النقل، والشحن، والتخزين، وتخليص البضائع، وتقنية المعلومات، والاتصالات، مما ساهم ذلك في زيادة الطاقة التصديرية للامارة.

وأشار الهاملي الى أن مجلس دبي الاقتصادي قد أجرى بعض الدراسات حول قطاع الخدمات اللوجستية في الامارة، واقترح إنشاء تكتلات قطاعية تعنى بالخدمات اللوجستية وتضم مختلف المؤسسات التي تدرج ضمن هذا القطاع وذلك في إطار تكامل بين جميع هذه المؤسسات بما من شأنه رفع مستوى الأداء وزيادة الانتاجية ما يعكس بالنسبة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي عالمياً.

تجمعات لوجستية في دبي لتطوير القطاع

ذكر الهاملي بعض المقترحات لتطوير قطاع الخدمات اللوجستية في الامارة، أهمها إدامة التواصل مع الشركات اللوجستية العالمية والاستفادة من التطورات الحاصلة في السوق العالمية في مجال الخدمات اللوجستية سواء على مستوى التقنية المستخدمة أو السياسات، أو الممارسات الادارية المرتبطة به. كما اقترح ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف والجهات العاملة في القطاع، مؤكداً في ذات الوقت أهمية ترسيخ مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاجداث تطوير حقيقي في عملية التنمية الاقتصادية.

وذكر الهاملي، أنه بالرغم مما تتمتع به دبي من بنية تحتية حديثة، نمة حاجة لتحديث المنظومة اللوجستية وخاصة من جهة تزويدها بحلول الاتصالات الرقمية والتي تعد أساسية لزيادة ترابط مؤسسات الأعمال المحلي بمبيلاتنا في دول العالم.

وقدم الدكتور درابستون نبذة موجزة عن منظمة التحالف العالمي للوجستية الفعّالة والتي تتخذ من جنيف بسويسرا مقراً لها، حيث أشار الى أن المنظمة غير حكومية وتضم عضوية ممثلي القطاعين العام والخاص، إضافة الى المؤسسات المالية الكبرى، ويهدف البرنامج الى اشراك المؤسسات العاملة في القطاع اللوجستي من أكثر من 150 دولة لتخص تكلفة التجارة وتحريك التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

الدكتور درابستون: "برنامج هيوما وبلت مبادرة مبتكرة لتعزيز حركة القطاع اللوجستي عالمياً"

أشار الدكتور درابستون الى أن المنظمة قد أطلقت مبادرة عالمية جديدة تسمى "برنامج هيوما وبلت" والذي يهدف الى توفير شبكة رقمية تربط جميع مؤسسات الأعمال في العالم لضمان أعلى درجات الكفاءة وأمن الشحن لكل مشارك في الصناعة اللوجستية العالمية، وذلك من خلال تمكينه من الحصول على التمويل اللازم، والتواصل مع مؤسسات التأمين والتكنولوجيا، والنقل، والشحن، ومرودي الخدمات اللوجستية، والموانئ علاوة على الدوائر الحكومية المعنية.

كما أشار درابستون أن البرنامج يقوم على أساس ثلاثة عناصر مبتكرة: الأول هو النظام العالمي للنقل والإمداد، وهي منظومة تكنولوجية توفر منصة مفتوحة من الكفاءات للصناعات المرتبطة بالتجارة (النقل، الإمداد، التموي، التأمين) دون أي تكلفة للمستخدمين النهائيين، والثاني هو عبارة عن شبكة موزونة من 28 شركة رائدة في مختلف أنحاء العالم، وكلها تعمل معاً في بيئة مراقبة لتطبيق النظام، والثالث هو نشر وتطبيق سريع للنظام بطريقة تعالج تماماً أي مخاوف احتكارية وجغرافياً وسياسياً.

وأضاف، أن هذه المبادرة تعد أكبر مبادرة مبتكرة في عالم التجارة العالمية. وتشمل الفوائد خفض تكلفة التجارة (تقريباً 30% على الصعيد العالمي)، وتقليل تكلفة إنتاج السلع (ما يصل إلى 15%)، وخلق أسواق جديدة ومتعددة بتربليونات الدولارات للصناعات التكنولوجية، والنمائية.

وأفاد درابستون بعض التفاصيل المتعلقة بالبرنامج المذكور، حيث ذكر أن قوة البرنامج تكمن في قدرته على ربط جميع المتعاملين في نشاط الشحن في عملية سلسلة توفر الموارد والوقت والجهود لهؤلاء. وتتضمن هذه الوفورات تقليل معدل تكاليف أرضية السلع المصدرة والمستوردة على الصعيد العالمي من 11% إلى 6%، بما يوفر ما يناهز 691 مليار دولار سنوياً، هذا إلى جانب خلق الوظائف في الدول النامية المجاورة والتي ستزيد من القوة الشرائية الإقليمية ما ستفضي إلى توسيع السوق وضمان نمو التجارة الإقليمية للدول المتقدمة، وتعظيم المنفعة من البنية التحتية اللوجستية الحالية مقابل وضع أسس لمواجهة التحديات الناجمة من تزايد أحجام عمليات الشحن العالمي، وأخيراً زيادة كفاءة عمليات التخليص والتوثيق ما ينجم عنه تقليل النزاح في الطرقات السريعة وبالتالي زيادة سرعة وصول الشحنات ما سيقلل من استهلاك الطاقة وبالتالي تقليل مخاطر التلوث.

وأضاف الدكتور درابستون إن الفائزين على البرنامج حالياً يصد التنسيق مع عدد من مراكز صنع القرار والمؤسسات المعنية في إمارة دبي ودولة الإمارات بهدف نشر الوعي حول أهداف البرنامج وحث هذه المؤسسات على الدخول في البرنامج. كما تجري المنظمة تنسيقاً مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتعزيز تطبيق البرنامج في الدول العربية.

وفي سياق حديثه عن دور البرنامج في دولة الإمارات، ذكر الدكتور درابستون إن البرنامج يسعى إلى توظيف الحلول الرقمية في دبي وسائر إمارات الدولة من جهة وبدول العالم من جهة أخرى وذلك بهدف تأسيس شبكة دولية لنقل البضائع حول العالم. كما يسعى البرنامج إلى إشراك كلا القطاعين العام والخاص من أجل بناء قاعدة معلوماتية شاملة لخدمة مؤسسات الأعمال مهما بلغ حجمها من حيث تلبية متطلبات الشحن.

وقال الدكتور درابستون "أن دولة الإمارات وخاصة دبي تمتلك إمكانات هائلة لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة في تعاملاتها التجارية في جميع أنحاء العالم، وإن البرنامج سيعزز من هذه المكاسب كما سيعمل على تحفيز التنمية الخليجية والعربية في طرق جديدة وقوية".

وأضاف درابستون أن اختيار مجلس دبي الاقتصادي من بين الدوائر الحكومية في دبي للارتباط في هذا البرنامج يأتي من خلال إيماننا بالدور الحيوي الذي يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي للإمارات من خلال المبادرات والمقترحات الاستراتيجية التي يقدمها للحكومة باتجاه تعزيز القدرة التنافسية للإمارات على خريطة الاقتصاد العالمي.

من جهته أساد الهاملي بفكرة المبادرة وقدرتها على خدمة مؤسسات الأعمال في الإمارات ودبي لاسيما تلك العاملة في قطاع الخدمات اللوجستية، نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به -المبادرة- في تسهيل النشاط التجاري ما يساعد ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الإمارات ودولة الإمارات.

وفي نهاية اللقاء، قدم الهاملي للدكتور درابستون بعض منشورات المجلس من الكتب العالمية، في حين قدم الدكتور درابستون للهاملي بعض منشورات "برنامج هيوما وبلت".